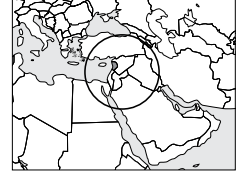
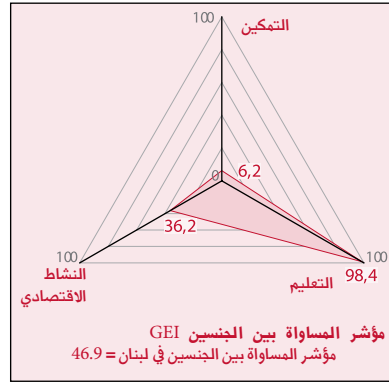
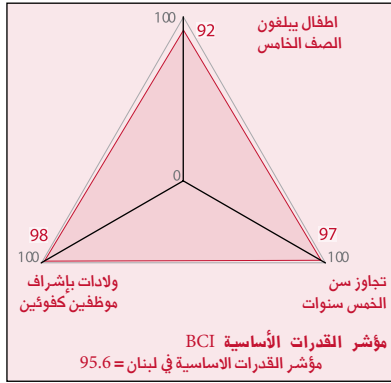


## لبنان

### في مهب الأزمة



بدأت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية تحتل أهمية متزايدة في الخطاب الرسمي الدائر بعد أن تأكدت الحكومة اللبنانية من أن لبنان لن يكون بمنأى عنها فيما لو لم يتم التعامل معها بالجدية والمسؤولية المطلوبتين. فعلى الرغم من ان التدايعات المباشرة لازمة لم تظهر معالمها على الاقتصاد اللبناني بعد، إلا أن طبيعة وتكوين هذا الاقتصاد يجعله أكثر عرضة من غيره في حال استفحالها واشتداد وطأتها. ومع ذلك على الرغم من أن هناك حاجة الى حوار وطني، لم تعقد الحكومة اي مشاورات مع المنظمات غير الحكومية والأطراف المعنية الأخرى.



#### زياد عبد الصمد

شبكة المنظمات غير الحكومية للتنمية  
المدير التنفيذي

انتهى العام 2008 الى بعض المؤشرات الايجابية على الرغم من الازمة المالية والاقتصادية العالمية. إذ فاقت نسبة النمو الـ8% (حسب مصادر البنك المركزي اللبناني والمؤسسة الدولية للتمويل). وتجدر الإشارة الى أن نسبة النمو هذه انما تعود الى نمو القطاع الريعي والعقاري وقطاع البناء والسياحة والخدمات المالية لاسيما القطاع المصرفي. وهي بشكل أساسي تعود الى تحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج والتي بلغ حجمها في العام 2008 ما يقارب الـ8 مليارات دولار اميركي اي ما يشكل حوالي الـ10% من الودائع المتراكمة في البنوك التجارية والاستثمارية في لبنان. كما انخفضت نسبة الدين العام من الدخل القومي من 180% الى 162%<sup>(1)</sup>.

من الأسباب الأخرى التي ساهمت في أن لبنان لم يتأثر كثيراً بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية صغر حجم اقتصاده وحجم العمليات المالية والقطاع المالي فيه، والنسب المتواضعة للنمو المحقق في السنوات الماضية وعدم انكماش القطاع

(1) بحسب التقرير الدوري الصادر عن وزارة المالية: "الدين وأسواق الدين"، العدد السابع، الفصل الرابع 2008.

في هذا الإطار، تتوقع أكثر التقديرات تفاؤلاً أن تنخفض نسبة النمو في العام 2009 الى ما دون الـ5% (صندوق النقد الدولي ووزارة المالية). بالإضافة الى ارتفاع نسبة الدين العام من الدخل القومي بسبب العجز المتراكم في الموازنة وحاجة لبنان الى الاستدانة لتغطية النفقات. وتتوقع تقديرات وزارة المالية زيادة في الدين العام تبلغ 4 مليارات دولار.

كما وأن تفاقم الازمة المالية العالمية سيؤدي الى تراجع الاستثمارات العربية والاستثمارات الأجنبية المباشرة الى تراجع الهبات الموعودة في مؤتمر الدول المانحة في باريس عام 2007 (أي ما بات يعرف لاحقاً بمؤتمر باريس 3)<sup>(2)</sup>. وفي المقابل فإن

(2) باريس 3 هو الثالث من "مؤتمرات أصدقاء لبنان للاستثمار والتمويل" عقد في باريس في شباط/فبراير 2001، وتشير الثاني/نوفمبر 2002 وكانون الثاني/يناير 2007. وقد عقد الأخير بعد أشهر قليلة من الحرب الإسرائيلية على لبنان عام

المصرفي فيه حيث تتوفر ملاءة توازي 95 مليار دولار أميركي، أي ما يوازي 322% من الدخل الوطني يقوم البنك المركزي بتنظيمها، بالإضافة الى حجم الهبات الخارجية التي تساعده على تجاوز التحديات الاقتصادية والمالية.

غير أن الاقتصاد اللبناني يعاني من اختلالات بنيوية عديدة تجعل منه عرضة للتأثر بتداعيات الأزمة، من بينها عجز الموازنة العامة البالغ 30% وعجز ميزان المدفوعات الذي يصل الى الثلثين وعيب الدين العام الذي يفوق نسبة الـ216% من الدخل القومي بالإضافة الى التضخم الذي يتجاوز نسبة الـ10%. كما انه من المتوقع ان تنقلص تحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج وتزيد الهجرات المعاكسة التي سوف تؤدي الى تزايد الطلب على العمالة. وقد بدأت بوادرها تظهر مع تفاعل الأزمة العالمية في دول الخليج لاسيما في دولة الإمارات العربية المتحدة.

القطاع المصرفي، والذي يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد، قد يتأثر بتداعيات الأزمة العالمية ويفقد قدرته على الصمود نتيجة أزمة الثقة في الأسواق المالية وعلاقة المصارف الدولية والاقليمية بعضها مع البعض<sup>(3)</sup>.

## الوضع الاقتصادي والاجتماعي

يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي "نمو الفقر وتوزيع الموارد في لبنان" (2008) الى أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان غير جيدة، وأن 28.5% من اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر من بينهم 8.1% يعيشون في حالة فقر شديد<sup>(4)</sup>. كما وتدل المؤشرات الى خلل كبير في التوزيع الجغرافي لخارطة الفقر بحيث يتركز في المناطق الريفية وفي الجيوب المحيطة بالمدن الكبرى. كما يشير التقرير الى أن معدل جيني يبلغ في لبنان 0.375. ومن الطبيعي ان يكون السبب في ذلك السياسات الاقتصادية التي اتبعت منذ سنوات. اذ ركزت الحكومات المتعاقبة على زيادة النمو الاقتصادي من خلال جذب الاستثمارات الخارجية وخلق جنة ضريبية في لبنان، من غير السعي الى خلق سياسات لإعادة توزيع عائدات النمو على المجتمع بشكل عادل بما يعني ذلك من اعتماد سياسات ضريبية متوازنة وتقديم الخدمات الأساسية. ومن ناحية أخرى، يعتبر المسؤولون اللبنانيون بما فيهم رئيس الحكومة أن لا بديل عن نظام السوق، من غير أن يلحظوا

2006؛ وكان برنامجه يتمحور حول ثلاثة أهداف رئيسية هي: (1) الرد على نتائج الحرب الإسرائيلية من حيث إعادة التأهيل والإعمار، (2) الرد على الأزمة الاقتصادية والمالية التي تواجه لبنان، (3) اعتماد خطة العمل الاجتماعية التي قدمتها الحكومة اللبنانية. ناقشت شبكة ANND وثيقة مؤتمر باريس 3 في التقرير الوطني المدرج في تقرير المرصد الاجتماعي 2007. (3) كمال حمدان، 2008. "قراءة أولية في الآثار المترتبة من الأزمة المالية والاقتصادية". السفير، العدد 1146، 10 تشرين الثاني/نوفمبر. (4) ليثي، وأبو إسمايل، وحمدان، 2008. "الفقر والنمو وتوزيع الدخل في لبنان". دراسة من المركز الدولي للفقر - البلد رقم (13). برازيليا: المركز الدولي للفقر (IPC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دوراً للدولة في مراقبة آلياته وأن يشجعوا الاستثمارات في القطاعات المنتجة أو المولدة لفرص العمل<sup>(5)</sup>، في حين يركز المستثمرون على قطاعات البناء والعقار والسياحة والقطاعات المالية والمصرفية، فيما تم إهمال قطاعي الصناعة والزراعة.

هذا علماً أن وزير الصناعة اللبناني بيار الجميل (2005-2006)<sup>(6)</sup>، كان قد تقدم الى الحكومة بمشروع استراتيجية وطنية للنهوض بالصناعة اللبنانية عام 2006 بعنوان "الصناعة للشباب 2010". تهدف هذه الخطة العشرية الى تشجيع الصناعة الوطنية وتقويتها مع التركيز على دورها الهام في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل<sup>(7)</sup>. شددت هذه الخطة على ضرورة وجود التزام وطني لتطوير الصناعة، وسلطت الضوء على انعدام التنسيق في السياسات الوطنية. على الرغم من ذلك أهملت الحكومة تطبيق هذه الخطة العشرية. نتيجة ذلك، توجّه الاقتصاد بشكل متزايد نحو الخدمات المالية والمصرفية والاقتصاد الريعي، في حين افتقرت الاستثمارات في القطاعات الانتاجية.

## خطة الحكومة اللبنانية (شباط 2009)

بعد مرور أشهر على اندلاع الأزمة المالية ورغم ارتفاع العديد من الأصوات التي حذرت من تداعياتها، دولياً وإقليمياً ووطنياً، تنبّهت الحكومة اللبنانية أخيراً الى خطورة الأزمة. أمام هذا الواقع تقدمت الحكومة اللبنانية بخطة وقائية تحسباً لمفاعيل الأزمة العالمية. تمتد الخطة على سنتين وتتلخص بثلاث نقاط أساسية؛ (1) ضخ سيولة في الأسواق اللبنانية من خلال زيادة الاجور في القطاعين العام والخاص، وتفعيل المشاريع الانشائية من خلال مجلس الإنماء والإعمار<sup>(8)</sup>

(5) ومؤخراً، في كلمته الافتتاحية خلال المنتدى الاقتصادي العربي السابع عشر الذي عقد في بيروت في 2 و3 نيسان 2009، أكد رئيس الوزراء فؤاد السنيورة على عدم وجود بدائل لاقتصاد السوق.

(6) الذي اغتيل في نوفمبر 2006 في بيروت.

(7) راجع الموقع <www.industry.gov.lb>

(8) مجلس الإنماء والأعمار هو بنية مستقلة مسؤولة عن تخطيط وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الرئيسية في جميع أنحاء البلاد. وهو يعمل تحت الإشراف المباشر لرئيس الوزراء.

والمؤسسات الإنشائية الرسمية الأخرى، (2) تفعيل المشاريع والبرامج اللازمة للحصول على الهبات والمساعدات المقررة في مؤتمر باريس 3 وأخيراً (3) تشجيع الاستثمارات وتحفيز القطاع الخاص من خلال خفض الضرائب والرسوم وإنشاء ثلاث مناطق حرة في مناطق مختلفة من لبنان.

إلا أن الإشكالية تبقى في ان المقترح ليس أكثر من مجموعة من التدابير والاجراءات وهي لا ترتقي الى ان تكون خطة وطنية على حجم التحدي. لا بد من الإشارة الى أن التدابير التي أقرتها الحكومة لضخ السيولة في الاقتصاد تصل الى ما يوازي 10% من الدخل القومي، وهي نسبة قريبة من تلك التي أقرتها البلدان الصناعية للتصدي للأزمة<sup>(9)</sup>. هذا مع العلم بأن قدرة الحكومة على ضخ السيولة محدودة جداً بسبب العجز المتراكم، ما يعني اضطرارها الى اللجوء الى الاستدانة، ما سيزيد من حجم الدين العام وخدمته.

وعلى الرغم من أن قرار الحكومة يشمل زيادة في الرواتب والاجور وإعفاءات من رسوم الضمان الاجتماعي، لكن هذه التدابير لا تعني أن الحكومة راغبة في أن تلعب دوراً في تفعيل الاقتصاد الوطني وتحسينه من الأزمة. فالزيادة ليست أكثر من مجرد تصحيح للاجور التي مضى عليها عقد من الزمن من دون أي زيادة. كما وتعتمد الخطة على خفض أسعار النفط ما يعني انخفاض في كلفة انتاج الكهرباء والنقل. أما إعفاء العمال من رسوم الضمان الاجتماعي، فهو يأتي على حساب حقهم بالضمانات الاجتماعية في الوقت الذي يعاني منه صندوق الضمان الاجتماعي بعجز كبير يهدد قدرته على الإيفاء بمستلزماته تجاه المستفيدين. سيؤدي ضخ السيولة وزيادة الدين العام وانخفاض تحويلات اللبنانيين غير المقيمين الى المزيد من الضغوط على الاقتصاد والمالية العامة<sup>(10)</sup>.

هذا وترتكز الحكومة بشكل رئيسي على الخطة التي أقرتها الدول المانحة في

(9) اسكندر، م. "سيدي رئيس الوزراء، خطتك

2009-2010 ليست مفعنة". النهار، العدد

23612، 15 شباط/فبراير، 2009.

(10) وتقدر وزارة المالية أن تكون كلفة هذه السياسة

بزيادة في الدين العام تبلغ 4 مليارات دولار.

المؤسّسات المتواصل والمستمر، على سبيل المثال، لرصد تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل، نجاحاً كبيراً. بالإضافة الى ذلك، وبين العديد من الأمثلة الأخرى الناجحة، نذكر مساهمات منظمات المجتمع المدني الهامة في مجال إصلاح القوانين الانتخابية البرلمانية والبلدية وفي صياغة كثير من القوانين لمكافحة الفساد.

ليست آليات التشاور لصياغة السياسات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني فعالة في لبنان. ومع ذلك، تمثل منظمات المجتمع المدني شراكة صلبة في تقديم الخدمات الاجتماعية، إما عن طريق توفير الخدمات بشكل فردي من خلال مراكز موزعة في أنحاء البلاد أو في إطار شراكة مع مؤسسات القطاع العام. ومع ذلك، فإن منظمات المجتمع المدني ليست نشطة جداً في كسب التأييد للإصلاحات الاقتصادية والمالية وذلك أساساً بسبب افتقارها للخبرة في هذا المجال. هذه العملية في غاية الأهمية، لذلك يجب على منظمات المجتمع المدني الانخراط أكثر، ووضع استراتيجيات وأهداف واضحة لنجاح عملها في هذا المجال.

وفي وقت تحتاج الأزمة الى تضافر الجهود لإقامة شراكات على المستويين الوطني والإقليمي لمواجهة المخاطر التي تهدد لبنان جراء الأزمة العالمية، أطلقت بعض مؤسسات المجتمع المدني حورات تتناول الأزمة، وأسبابها ونتائجها وكيفية التعامل معها. إلا أن الحكومة تتجاهل ذلك وترتجل القرارات من غير التشاور مع الجهات المعنية.

### لائحة المراجع:

1. تقرير وطني: ليانون ابورتوينيتيز العدد 141، آذار 2009.
2. جريدة النهار، مقال الاستاذ مروان اسكندر.
3. جريدة النهار، خطة الحكومة اللبنانية.
4. جريدة السفير، كمال حمدان.
5. تقرير الأمم المتحدة 2008.

المتخذة ومستلزمات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية. وينبغي على الحكومة النظر والتوسع في نطاق الاعتبارات الاجتماعية في خطتها. يستلزم ذلك دعم إمكانية نشوء اقتصاد حقيقي يقوم على الاستثمار في القطاعات المنتجة وكسر الاحتكارات على المستوى الوطني مما يحول دون صعود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم<sup>(12)</sup>.

### دور المجتمع المدني

شدد المنتدى المعني بفعالية المساعدات الثالث الذي عقد في أكرام عام 2008 على مبدأ "الملكية الديمقراطية". وينبغي أن يعكس هذا في عمليات التشاور الوطنية التي تشمل ممثلين عن المجتمع المدني لصياغة استراتيجيات وطنية ولتحديد الأولويات لمواجهة التحديات الوطنية الاقتصادية والمالية والاحتياجات الاجتماعية.

بالإضافة الى ذلك أكد مؤتمر تمويل التنمية الذي عقد في الدوحة في نوفمبر 2008 على ضرورة مساهمة المجتمع المدني خلال صياغة واعتماد السياسات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وشدد على أهمية الربط بين الديمقراطية والتنمية الاجتماعية والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني. وخلص المؤتمر أيضاً الى أن البلدان النامية ستكون معرضة بشكل خاص لهذه الأزمة العالمية لا سيما فيما لو لم يتم إعادة تقييم للسياسات المتبعة، وتحديد الأهداف والعمل من أجل تحقيقها بشكل جماعي ومسؤول.

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في صياغة استراتيجيات سليمة للتنمية التي تسعى الى تحقيق أولويات وحقوق المجتمعات المحلية. وتحقق جهود هذه المنظمات قيمة مضافة في عملية اعتماد سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية ملائمة، ورصد أثرها. كما وتلعب مؤسسات المجتمع المدني دوراً كبيراً في المناصرة والمناصرة من أجل تطوير القوانين التي تحفظ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمواطنين. وقد حقق نضال هذه

باريس 3 كبرنامج عمل في حين لا يفترض أن تعتبر هذه الخطة أكثر من كونها مجموعة من التدابير المالية والاقتصادية التي تسعى الى تخفيض عجز الموازنة من خلال الحد من الانفاق العام وزيادة المداخيل الى الخزينة العامة من جهة، وإطفاء خدمة الدين العام من خلال خصخصة بعض القطاعات كالاتصالات والطاقة من جهة أخرى. ولزيادة المداخيل، تعتمد الخطة على زيادة نسبة معينة على ضريبة القيمة المضافة وعلى بعض السلع الاستهلاكية الأخرى. أما في إطار الخدمات الأساسية، فإن خطة باريس 3، أولى المؤتمرات التي أولت الجانب الاجتماعي مكاناً فيها. إلا أنها لا تعدو كونها أكثر من بعض البرامج الشبيهة بشبكات الأمان الاجتماعي بدلاً من أن تأتي وفق استراتيجية وطنية للتنمية الاجتماعية. تجدر الإشارة الى أن الخطوة الإيجابية التي تضمنتها الخطة هي في كونها اشارت الى الحاجة الى برنامج للإصلاح الإداري يطال بعض الإدارات العامة والوزارات المعنية.

في هذا السياق يؤكد كل من رئيس الحكومة ووزير المالية<sup>(11)</sup> على خطورة الأزمة العالمية وتداعياتها وضرورة العمل من أجل حماية الاقتصاد الوطني من آثارها. إلا أنهما يعيدان طرح رأيهما في ما يتعلق بضرورة الالتزام بتنفيذ قرارات وبرامج باريس 3 كما هي ومن غير مراجعة للتدابير المقترحة. فالخطة المنبثقة من باريس 3، والتي تهدف نظرياً الى مواجهة تحديات الأزمة المالية والاقتصادية التي يعاني منها لبنان، تتجه عملياً الى الإسراع في تنفيذ الإجراءات التي من شأنها إدخال لبنان في منظمة التجارة العالمية، لاسيما أن مجموعة العمل المولجة التفاوض مع لبنان قد دخلت في المراحل النهائية من جولة المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف حول السلع غير الزراعية والزراعة والخدمات.

يستدعي كل ذلك إعادة النظر بخطة الحكومة المنبثقة عن باريس 3 بما في ذلك التدابير

(11) كان رئيس الوزراء الحالي وزير المالية في فترة 1992-1998 و2000-2004. عمل وزير المالية الحالي في صندوق النقد الدولي قبل ان يصبح المستشار الرئيسي لرئيس الوزراء عام 2005، ثم عين في منصب وزير في حزيران/يونيو 2008.

(12) كمال حمدان، "قراءة أولية في الآثار الناجمة من الأزمة المالية والاقتصادية". صحيفة السفير، العدد 11146، 10 تشرين الثاني/نوفمبر، 2008.